اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

حلقة حوار حول سياسات الأجور ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية

1 آذار/مارس 2021

"تعزيز سياسات الأجور باعتماد مقاربة مبنية على مبادئ العدالة الاجتماعية"

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

سياسات الأجور وترابطها مع العدالة الاجتماعية

- **سياسة الأجور هي من أكثر السياسات ارتباطاً بقضايا العدالة الاجتماعية**، وركيزة من ركائز توفير العمل اللائق والحد من الفقر.
- **لسياسات الأجور آثار هامة على الاقتصاد الكلي**، حيث أن الأجور المتدنية تخفض استهلاك الأسر وتخفض بالتالي الطلب الإجمالي، مما قد يؤدي إلى انكماش أو ركود اقتصادي.
- **يسهم إصلاح هيكل الأجور في تحديد مستوى معيشي للعاملين/العاملات بأجر** يعكس بصورة أو بأخرى توزيع القيمة المضافة المتحققة في العملية الإنتاجية بين أصحاب العمل والعاملين.
- **يعتبر الحدّ الأدنى للأجور جزء من سياسة الحماية الاجتماعية المتكاملة** ويساهم في تقليص التفاوتات الاجتماعية وإعادة التوزيع.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

تحديات سياسات الأجور في المنطقة العربية

- تترافق زيادة إنتاجية العمل مع زيادة في الأجور **ولكن ذلك لا يحصل غالباً.**
- **حصة رأس المال أعلى بكثير من حصة الأجور في المنطقة العربية** مما يعكس ظاهرة إعادة توزيع الدخل من العمال إلى رأس المال.
- **المنطقة العربية أقل تغطية للحد الأدنى للأجور في العالم،** حيث توجد تغطية في حوالي ٧٣ في المائة من البلدان.
- لا تشمل التشريعات الخاصة بالحد الأدنى للأجور **جميع العمال.**
- **٦٨,٦ في المائة** من العمالة في المنطقة العربية هي في القطاع غير الرسمي.
- تشكل **النساء والعمال المهاجرين واللاجئين** وغيرهم من الفئات الضعيفة نسبة كبيرة من العمال ذوي الأجور المنخفضة.
- تتأثر الأجور **بإشكاليات طبيعة أسواق العمل** في البلدان العربية ووجود آليات وقنوات للتفاوض على الأجور.
- تسود **سياسات الضغط على الأجور وعلى الحد الأدنى للأجور** من ضمن إجراءات الحفاظ على الاستقرار المالي.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

الأجر العادل في اهداف التنمية المستدامة

الهدف الأول: لاسيما المقاصد 1 الى 4، حول القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والحق في الوصول الى الموارد، كلها تتعلق بالأجر العادل، او بعائد العمل العادل.

الهدف الثامن: العمل اللائق للجميع، والاجر العادل بما هو احد ركائز العمل اللائق، لاسيما المقاصد المقصدين 5 - 8 (تكافؤ الاجر لقاء العمل المتكافئ القيمة) والثامن.

الهدف العاشر: في مجمله ولاسيما المقاصد 1 الى 4 (سياسات اجتماعية واجور وحماية اجتماعية تحقق اكبر قدر من المساواة تدريجيا).

اهداف أخرى تتضمن بشكل غير مباشر ما يتصل بالأجر العادل المتناسب مع اكلاف المعيشة، من خلال النص على الخدمات بكلفة ميسورة (مياه، طاقة، سكن، صحة، تعليم...الخ).

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

عدالة الأجور والحد الأدنى للأجور من منظور منظمة العمل الدولية

اتفاقية تحديد الحدّ الأدنى للأجور 131 عام 1970

تعهّدت الدول باستحداث نظام للحد الأدنى للأجور "يغطّي جميع فئات متقاضي الأجور" لمواجهة "الأجور المنخفضة غير المبررة". وفي حال عدم تغطية بعض الفئات، على الدولة العضو أن تشرح للمنظمة أسباب عدم شمول هذه الفئات في التغطية (ليبيا، سوريا، العراق، مصر، لبنان، المغرب)

اعلان بشأن العدالة الاجتماعية من اجل عولمة عادلة 2008

التزمت الدول الاعضاء والمنظمة بتدابير لتعزيز سياسات الاجور ومكاسب وساعات عمل وحماية اليد العاملة، تمكن الجميع من الحصول على قسط عادل من ثمار التقدم وتوفير أجر يضمن حدا أدنى من مستوى المعيشة لجميع المستخدمين والمحتاجين لمثل هذه الحماية.

مكونات العمل اللائق

- استحداث فرص العمل وتطوير المؤسسات
- الحماية الاجتماعية
- المعايير والحقوق في العمل
- الحوار الاجتماعي

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

أسئلة مساعِدة لتقييم عدالة وملاءمة الحد الأدنى للأجور

أي نظام أفضل؟ ما من إجابة عامة على هذا السؤال. يمكن للأسئلة التالية المساعدة في تطوير النظام الأنسب للبلد:

- ما هي قيمة الحد الأدنى للأجور؟
- ما هي قيمة خط الفقر الوطني؟
- ما هو متوسط الاجر في البلد؟
- من هي الفئات التي يشملها الحد الأدنى والتي لا يشملها؟
- ما هي نسبة الاجراء من اجمالي العاملين، في القطاع العام، وفي القطاع الخاص؟
- ما هي حصة الأجور او عائد العمل من الدخل الوطني مقابل حصة الأرباح ورأس المال منه؟

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

التفاوتات التي يمكن رصدها لتحقيق عدالة أكبر في الأجور

اعتماداً على الممارسات الدولية الجيدة وبحسب السياقات والأولويات الوطنية، يمكن رصد التفاوتات التالية لصياغة سياسات الأجور:

- الأجر الأعلى والأجر الأدنى.
- التفاوت بحسب القطاعات (عام وخاص، وقطاعات النشاط الاقتصادي).
- التفاوت بحسب الجنس او العمر.
- التفاوت بحسب الإعاقة او الوضع الصحي.
- التفاوت بحسب العرق او الأثنية أو الجنسية.
- التفاوت بحسب وضعية اللجوء او النزوح او فقدان الهوية القانونية.

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

قضايا هامة تعزيز مراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية في سياسات الأجور والحد الأدنى للأجور

الآليات

- **تعزيز الفهم حول مبادئ العدالة الاجتماعية** وكيفية إدماجها في سياسات الأجور.
- **تبسيط المقاربة** في تطبيق النظام، واعتماد معادلة واضحة وشفافة لاحتساب الحد الأدنى.
- **تطوير القدرات المؤسساتية** لتصميم النظام وتطبيقه وحمايته.
- **تحديد الحد الادنى ضمن سياسة اجتماعية أوسع** تهدف الى تعزيز المساواة وتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة للجميع وتحسين سياسات العمل.

المضمون

- **أن تكون التشريعات واسعة في نطاقها** وأن تغطي جميع العمال إن أمكن.
- **أن تأخذ في الاعتبار احتياجات العمال وعائلاتهم.**
- أن يكون تحديد الحد الأدنى للأجور **مبنيا على الأدلة والبيانات.**

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

قضايا هامة تعزيز مراعاة مفاهيم العدالة الاجتماعية في سياسات الأجور والحد الأدنى للأجور

الآليات

- **المراجعة الدورية للحد الأدنى للأجور** والتناسب بين كلفة المعيشة ومستوى الدخل.
- **الحرص على الحوار الاجتماعي** البنّاء والمُمَأسس ومشاركة ممثلي العمال وأصحاب العمل لتحديد الحد الأدنى للأجور والزيادات المناسبة وتحسين ظروف العمل.
- **ضمان التمويل المستدام** من خلال نظم تمويل عادلة كالضرائب التصاعدية على سبيل المثال.
- **فعالية التنفيذ من** خلال وضع القوانين المناسبة والحملات الإعلامية وأنشطة التدريب آليات الرقابة.

المضمون

- **أن تشمل دراسة تأثير الحد الأدنى للأجور الاقتصاد بشكل عام**، بما في ذلك دراسة الآثار الإيجابية المحتملة للحد الأدنى للأجور على الاستهلاك.
- **تعزيز نظم حماية الأجور وتوسيع نطاقه ليشمل جميع العمال.**

© جميع حقوق الطبع محفوظة للإسكوا .لا تجوز إعادة استخدام أو طبع هذه المادة أو أي جزء منها من غير الحصول على إذن مسبق.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

شكراً

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA